مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (03)، العـــدد(02)
جوان2022، ص(39،58)

تفعيل تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية الإدارة الإلكترونية أنموذجا

Activating information technology in Algerian institutions - electronic administration as a model -

بلخضر طيفور*

تاريخ الاستلام: 21 / 09 / 2022 تاريخ القبول: 28 / 09 / 2022 تاريخ النشر: 30 / 09 / 2022

ملخص:

لطالما كانت المؤسسات بصفة عامة هي تلك الأداة الأساسية في تطوير أي تسيير كان، والوجه الآخر الذي يعكس القدرات الفكرية والوظيفية لمواردها البشرية. وكنتيجة حتمية للتغيير الطارئ المتمثل في ظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وأهم تطبيقاتها المتمثلة في الإدارة الإلكترونية ضمن واقع جديد لما بعد الثورة التقنية، فقد وجدت المؤسسات الجزائرية كغيرها من المنظمات مجبرة على ذلك من خلال إتباع سياسة التجديد ورقمنة الأجهزة والوظائف، وكافة الخدمات، وذلك كون أن الرقمنة أصبحت الضامن الوحيد لكل إدارة لما لها من دور واضح في دعم قدراتها في صناعة واتخاذ القرارات الصحيحة والزيادة من فعالية مخرجاتها، وهذا من أجل ضمان استمراريتها وبقائها، وقبل ذلك ضمان ترقية وظائفها إلى المستوى المطلوب إضافة إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، التحول الرقمي، المؤسسات، الجزائر.

Abstract:

Institutions, in general, have always been the primary tool in the development of any management, and the other side that reflects the intellectual and functional capabilities of their human resources. As an inevitable result of the emergency change represented by the emergence of information and communication technology and its most important applications represented in electronic management within a new reality after the technical revolution, the Algerian institutions, like other organizations, were forced to do so by following a policy of renewal and digitization of devices and jobs, and all services, because digitization It has become the sole

* أستاذ محاضر، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، الإيميل الالكتروني (belakhdar.taifour@univ-tiaret.dz)

guarantor of each department because of its clear role in supporting its capabilities in making the right decisions and increasing the effectiveness of its outputs, in order to ensure its continuity and survival, and before that to ensure that its functions are upgraded to the required level in addition to achieving its established objectives.

***Key words**:* electronic administration, digital transformation, institutions, Algeria

مقدّمة:

لقد أصبح مصير حتمي لكل مؤسسة أو إدارة تسعى إلى ضمان بقائها من خلال العمل على تطوير واستثمار كفاءاتها البشرية هو مساحة تحكمها في تكنولوجيا المعلومات كأسلوب تسيير لابد منه و ضرورة اضطرارية لمسايرة تغيرات هذا العالم المعاصر المبني على كل هو إكتروني، وترسيخا للمبدأ الرامي إلى أن وجود بيئة العمل الرقمية يزيد الكفاءة والفعالية ويسمح للموارد البشرية بالتكيف بسهولة مع أي تغييرات تكنولوجية داخل الإدارة، بالإضافة إلى أن تطور الثقافة الرقمية إبداعات الموظفين، فقد أصبحت الرقمنة هي العصب الرئيس في كافة الأعمال الإدارية على مستوى المنظمات والإدارات ومصدرا لكل القرارات وأشكال التسيير فيها مهما كانت طبيعتها، ناهيك عن تنظيمها بكل شفافية وكذا معالجتها والقيام بكافة الوظائف ومراقبتها بصورة آلية تجاوبا مع مستجدات العصر، خاصة بعد ما اتضح أن الإدارة الإلكترونية هي النمط التسييري المتطور الذي يبرمج كافة وظائفه ضمن مخطط رقمي معلوماتي متماسك، واستغلالها في مختلف أوجه التسيير مرتكزة بقوة على الإبداع، والمعرفة والتطور التكنولوجي.

وتُعتبر التطورات الراهنة التي فرضها التدفق المعلوماتي الإلكتروني والتحول الرقمي المتسارع في العصر الحالي، وكذا التعقيدات التي رافقت هذه المستجدات فض على مختلف المنظمات التكيف والتأقلم بل والإنخراط بإيجابية مع هذه التغيرات، وهذا ما حصل بواسطة توظيف التسيير الإلكتروني من خلال تكنولوجيا نظام المعلومات والرقمنة الإكترونية. لقد ساعدت الرقمنة في التخلي عن الكثير من أوجه الإدارة التقليدية مما ساهم بشكل كبير في عملية التخطيط الإستراتيجي وتحديد المنظورات الصحيحة وتسطير الأهداف المؤسساتية والوظيفية اللازمة والضرورية وبالأخص تحقيق أهم غرض وهو بناء إدارة بلا ورق من خلال ترسيخ العملية الإدارية القائمة على المرونة عن طريق الإستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، إضافة إلى ترسيخ أسس الإدارة الإلكترونية الفعلية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغير التنظيمي وهو ما سيمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة التي كانت سائدة في ظل الإدارة التقليدية.

وقصد عصرنة وتطوير المؤسسات الجزائرية التي تسير بخطى متثاقلة للوصول إلى تحقيق ما تصبو إليه، نجد أن الكثير من القطاعات بدأت ترقمن وظائفها وخدماتها وتسييرها لمواردها البشرية، هذا السياق الجديد فرض ضرورة تكيفها، وتجهيزها بما يلزم للإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

لقد فرضت التطورات المتسارعة في عصر الحداثة وثورة تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في مجال المعلومات والإتصالات على المنظمات الإدارية التحول في وظائفها وتفكيرها من حيث المعايير الضابطة للتسيير، ومن حيث أدوات وأساليب العمل المستخدمة، وذلك انسجاما مع تطلعات الموظفين في تلك الإدارات، وهو الأمر الذي وضع تلك المنظمات محل حتمية الرقمنة.

وتعتبر التطورات التكنولوجية، وتقنيات المعلومات والإتصال من الظواهر الرئيسية المرافقة للتغير الحاصل في المنظمات الإدارية، ولعل أهم سبب في حصول ذلك هو انتقال العالم من اقتصاد الموارد والمواد إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة؛ فصارت الرقمنة مطبقة بشكل أشبه بالكلي على كافة الميادين وعلى مستوى جميع الإدارات، وهذا في سبيل تحقيق التكامل بين الوظائف والخدمات وبين ما هو حاصل من تطور رقمي في المجالات والقطاعات الأخرى، وهو ما غير المهام والمحتويات والوظائف الخاصة والمتعلقة بالموارد البشرية، مما خلق ثورة داخل الإدارة استوجبت تفعيل تلك الموارد خلافا لما كانت عليه سابقا من جهة؛ وتوفير بنية تحتية تساهم في تلك الرقمنة من جهة أخرى؛ هذا ما يمكن وصفه بالتحول الرقمي.

ومن أبرز تجليات ذلك التحول هو الإنتقال نحو ما يسمى بـ" الإدارة الإلكترونية" باعتبارها أهم مدخل معاصر يرسخ مبادئ تطوير العمل الإداري، ولكن تطبيق أداواتها وأساليبها يحتاج من المؤسسات الجزائرية اعتماد مبدأ التغيير والتطوير، كما تحتاج من الموارد البشرية فيها إلى تطبيق متميز للتقنيات الإلكترونية التي تخلق واقعا جديدا في الإدارة وفي طبيعة تعاملها مع المتغيرات المعاصرة التي تمر بها على جميع ومختلف المستويات التي من شأنها أن تساهم في نجاح أو فشل وظائف تلك الإدارة.

وبناء على ما سبق، نطرح التساؤل التالي: **ماهو واقع التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية؟ وهل ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إنجاز نقلة فعلية نحو الإدارة الإلكترونية ؟**

محاور البحث:

- **المحور الأول:** ماهية الإدارة الإلكترونية
- **المحور الثاني:** معالم التحول الرقمي في المؤسسة الجزائرية

- **المحور الثالث:** التحديات والعراقيل

المحور الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

أحدثت شبكة الإنترنت العالمية في القرن العشرين نقلة نوعية في جميع المجالات، وأخذت التغيرات تتسارع لتتيح نمط جديد من الإدارة لتعويض النظام الإداري التقليدي وذلك قصد تحسين نوعية الخدمات، وهوما يعرف بالإدارة الإلكترونية.

أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية

أ- نشأة الإدارة الإلكترونية:

ترجع نشأة الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث لنتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الإتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة العلاقة بين المواطن والمؤسسات، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها.[1]

ظهر أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات وكان تطبيقها بصورة مصغرة وبأساليب بسيطة، ولم تصل إلى الصورة الرسمية إلا مؤخرا، حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي، ويدل مفهوم الإدارة الإلكترونية على أن كل شخص يستطيع الحصول على الخدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة.[2]

وبالتالي فالإدارة الإلكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة، كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويعملون من خلالها ويتبادلون العلاقات الإجتماعية والمهنية ويتواصلون عبرها في شتى بقاع العالم، حيث تشتمل منظومة الإدارة الالكترونية على جميع المعاملات الخاصة بأي مؤسسة أو إدارة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بهدف الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشفافية في المؤسسة، وضمان مساءلة جميع الأطراف مهما كان وضعهم أو منصبهم في الإدارة، وهو ما يضمن تطور المؤسسة وديمومتها.

ب- تعريف الإدارة الإلكترونية:

[1] صدام خايسية، ***الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري***، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013، ص 72.
[2] سعد غالب ياسين، ***الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية***، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 2005، ص 03.

يُعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من بين المصطلحات الإدارية الحديثة المتداولة نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي أحدثت نقلة نوعية في أداء المنظمات، ونظرا لحداثة هذا المصطلح وأهميته نجد عدة إسهامات من الباحثين لإعطاء تعريف لهذا المصطلح من بينها:

التعريف الذي قدمه نجم عبود الذي اعتبر بأنها: تلك العملية الإدارية القائمة على الإفادة من الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكة الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف. [1] أما البنك الدولي فيرى أن: الإدارة الإلكترونية مفهوم ينضوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنون مع المؤسسات التجارية مع الحكومة، والسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني".

وتُعرّف أيضا على أنها "منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المؤسسات باستخدام كل الوسائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني والتحويلات الإلكترونية للأموال، والتبادل الإلكتروني للمستندات والفاكس والنشرات الإلكترونية، وأية وسائل إلكترونية أخرى".[2]

كما تعرّف أيضا على أنها: "القدرة على استخدام تقنيات المعلومات والإتصالات والشبكات الحديثة لتنفيذ الأنشطة الإدارية إلكترونيا عبر الأنترنت وشبكة الحواسيب الآلية في كل مكان وزمان، مما يؤدي إلى الجودة وتحسين الأداء وتوحيد الإجراءات، سرعة التنفيذ، خفض التكلفة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة بهدف تحقيق أهداف المنظمات الإدارية بأقل وقت وجهد وتكلفة وتطوير العمليات الإدارية".[3] كما تُعرّف أيضا بأنها "عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسسات الإدارية بالاعتماد على المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا".[4]

ج- خصائص الإدارة الإلكترونية: يُقصد بالخصائص السمات المميزة التي تجعلها تختلف عن الإدارة التقليدية، ومن أبرزها ما يلي:[5]

[1] نجم عبود، ***الإدارة المعرفية والمعرفة الإلكترونية "الاستراتيجية-الوظائف-المجالات"***، عمان: دار اليازوري، 2009، ص 157.
[2] حسين محمد الحسن، ***الإدارة الإلكترونية، "المفاهيم الخصائص المتطلبات"***، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 41.
[3] علاء أحمد حسين، وصدام حسين علي، "مدى توافر بعض متطلبات الإستعداد الإستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية"، ***مجلة تنمية الرافدين***، مجلد 33، العدد 104، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 59.
[4] علاء عبد الرزاق السالمي، ***الإدارة الإلكترونية***، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،، 2008، ص 34.
[5] طارق عبد الرؤوف عامر، ***الإدارة الإلكترونية***، ط1، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007، ص 18.

- **عملية إدارية:** وهذا يعني أنها لا تخرج عن نطاق الخبرة الواسعة في الإدارة سواء في تحديد الأهداف أو السياسات وإن كانت سريعة التغير.
- **إدارة بلا ورق:** حيث تتكون من الأرشيف، البريد الإلكتروني، الوسائل الصوتية ... الخ.
- **إدارة بلا مكان:** وتتمثل في الهاتف المحمول، المؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد... الخ ووصلات شبكة الانترنت ليست في حاجة إلى مبان ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة المتخمة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقرا لإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم.
- **إدارة بلا زمان:** حيث تمثل تفاعل حي ومباشر سواء بين العاملين أو بينهم الموردين والأطراف الأخرى كما أنها تعمل وفق 24 ساعة في اليوم وطوال سبعة أيام كاملة.
- **غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة:** حيث أن المؤسسة لها القدرة على إدارة تعاملاتها التجارية بكفاءة من أي موقع جغرافي دون الحاجة للتمركز في مكان البيع وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتراسل الإلكتروني وهوما يعرف بالوكيل الإلكتروني حيث بإمكان أي فرد الحصول على احتياجاته دون الخروج من منزله.[1]

بالإضافة إلى الخصائص السابقة يمكن أن نذكر ما يلي:[2]

- **السرعة والوضوح:** ضمان سرعة فائقة في إنجاز المعاملات وإرسالها واستقبالها.
- **إدارة المعلومات والاحتفاظ بها:** تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها دوائرها حسب برامج معينة ويتم استدعاؤها حيث يقوم صاحب تلك المعلومة بطلب معاملة ما.
- **المرونة:** هي إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وإمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها.
- **الرقابة المباشرة:** أصبح بإمكان الإدارة الإلكترونية متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسعها أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور.

[1] كافية عيدوني، وحميد بن حجوبة، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها، ***مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية***، المجلد الأول، العدد 02، ديسمبر 2007، ص 222.

[2] ربحي مصطفى عليان، ***البيئة الإلكترونية***، كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012، ص 26.

- **السرية والخصوصية:** توفر الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة، بواسطة برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور، وهذا ما يجعلها تتفوق على الإدارة التقليدية.
- **تبسيط الإجراءات:** أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها بطريقة مثلى لما لها من إمكانيات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.
- **تحقيق الشفافية:** الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات "إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة من مهام الخدمة العامة من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية".
- **زيادة الإتقان:** إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارة التقليدية وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، الدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.
- **تخفيض التكاليف:** إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المرحلة اليد العاملة ذات العدد الكبير.[1]

ثانيا: متطلبات الإدارة الإلكترونية

تعني تطبيق الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات، والتي تعمل على إحداث تغيرات كبيرة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الأداء، والإنطلاق في تطبيقها على أسس محددة وشروط يجب توافرها:[2]

أ/ متطلبات إدارية وتنظيمية: وتتمثل فيما يلي:

[1] سعد غالب ياسين، ***الإدارة الإلكترونية***، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2017، ص 31.
[2] العمودي مينة، "واقع وآفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 21.

وضع استراتيجيات وخطط التأسيس: وهذا يتطلب وجود رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة لإدارة المؤسسة حول المشروع الذي تنوي القيام به وذلك من خلال وضع المؤسسة لخطط متكاملة بعد دراسة الإمكانيات والاحتياجات لجميع الأطراف المرتبطة بالنظام بالإضافة إلى التركيز على القدرات الفنية المدعمة لذلك.

1-القيادة والدعم الإداري: من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة فهي المفتاح الرئيسي لنجاح أو فشل أي منها، إذن أن دعم الإدارة وقدرتها على إيجاد بيئة مناسبة للعمل يؤدي دورا رئيسا في النجاح أو الفشل.

2-الهيكل التنظيمي: إن شكل الهيكل التنظيمي المتمثل بالنموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة والذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائما لنماذج الأعمال الجديدة، وبالتالي لا يمكن أن تستخدم المؤسسة الحديثة (تقنيات معلومات) في هياكل هرمية عمودية الإتصالات وذات بعد واحد وإنما الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية وهي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج الإتصالات.

3-التعليم والنوعية والتثقيف: تؤدي نشاطات التعليمات والتوعية دورا أساسيا ومهما في نشر تطبيق الإدارة الإلكترونية سواء على مستوى المواطنين أو العاملين كما تعد التوعية الاجتماعية بثقافة الإدارة الإلكترونية متطلبا أساسيا للتحول نحو التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود من أجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي للمعنيين لمواجهة هذا التحول.

ب/ المتطلبات المالية: إن توافر مستوى مناسب من التمويل يمكن من إجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والإداريين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات.

ج/ المتطلبات البشرية: يعد العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع، ذلك أنه ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ يعد المنشأ للإدارة الإلكترونية فهو الذي اكتشفها ومن ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافه التي يصبو إليها، وعليه فإن الإدارة الإلكترونية تتطلب توافر أرقى الكوادر والكفاءات الرقمية من محللين ومبرمجين وغيرهم في تشغيل هذه التقنيات الإلكترونية.[1]

د/ المتطلبات التشريعية والقوانين: يجب أن تتوافر تشريعات مناسبة للتحول إلى الإدارة الإلكترونية من خلال تطوير التشريعات واللوائح المؤسسة بغرض تبسيطها وتوفيقها مع مقتضيات التعامل الإلكتروني عبر وسائل تكنولوجيات المعلومات والإتصال، وهذا يتطلب ثورة تشريعية لحماية المعاملات الإلكترونية.

هـ/ المتطلبات الفنية والتقنية: تعتمد هذه المتطلبات على البنية التحتية للإدارة الإلكترونية وتشمل تطوير وتحسين شبكة الإتصالات، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من حواسيب وأنظمة وبيانات

[1] العمودي مينة، نفس المرجع السابق، ص 22.

وبرمجيات، بالإضافة إلى أن الإدارة الإلكترونية لا تقوم دون الأدوات التقنية الإلكترونية فهي الوسيلة والأداة في يد الإدارة لتنفيذ أدوارها.[1]

المحور الثاني: معالم التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية

تُعدّ الإدارة الإلكترونية كأحد متطلبات الحداثة والتطور الذي يشهده العالم اليوم، وذلك من خلال تأثيرها على فعالية المؤسسات الحكومية، وقد سعت الجزائر بدورها إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لاسيما من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، والذي يعد من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال بداية من العام 2009 في إطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الإستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارات العمومية، قطاع التربية والتعليم).

ويعتمد مشروع الجزائر الإلكترونية على ثلاثة عشر (13) محورا رئيسيا وتتلخص هذه المحاور في:

- تسريع استخدام التكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات وشبكات الإعلام والإتصال.
- دفع تطوير الإقتصاد الرقمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة.
- تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع وخدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين.
- تدعيم ثلاثية البحث والتطوير والإبتكار.
- تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

[1] المرجع نفسه، ص 23.

- وضع آليات التقييم والمتابعة.[1]

أ- نماذج عن الخدمات الإلكترونية في قطاع الداخلية:[2]

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر بتطبيق برنامج متعلق برقمنة الخدمات الإدارية من خلال توفير الوسائل التكنولوجية والبني التحتية الإلكترونية اللازمة في عملية الإتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن وتشمل الإنجازات التالية:

1- إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية: هو نظام رقمي يتضمن كل العقود المسجلة بسجلات الحالة المدنية والتعديلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما أنه سجل يربط بين المؤسسات العمومية المحلية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.

من أهم النتائج التي أنتجها هذا السجل هو تخفيف عبء وتنقل المواطن إلى البلدية الأصلية لاستخراج وثائقه بناءا على ما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

2- تخفيض الوثائق الإدارية: وفي هذا الإطار تم إصدار مرسوم تنفيذي يرقم 75/14 الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية الذي نص على التقليص من 28 وثيقة إلى 14 وثيقة، هذا من شأنه رفع الضغط والتوتر على المواطن والموظف الإداري في آن واحد.

ومن أهم نتائج عملية تسهيل الإجراءات الإدارية بعد ما تم تقليص وثائق الحالة المدنية، أضيفت إجراءات أخرى مثل تمديد صلاحيات بعض الوثائق الإدارية، واشتملت على وثائق الحالة المدنية:

- **مدة صلاحية عقد الميلاد:** وذلك بتمديده إلى مدة صلاحية عشر سنوات مقارنة بما كانت عليه سنة واحدة.
- **مدة صلاحية عقد الوفاة:** التي عدلت من أجل صلاحية غير محددة بعدما كان محددا بنسبة واحدة وهو أقرب إلى المنطق كون أن الحالة لن تتغير إلى حالة أخرى.

[1] فرطاس فتيحة، فرطاس فتيحة، فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص 317.

[2] محمد غزلي، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر –الإدارة الإلكترونية نموذجا-، مذكرة تخرج، جامعة الدكتور مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2019-2020، ص 138.

3- إلغاء التصديق: وهو الذي كان يمثل عقبة للمواطن من أجل التصديق على كل الوثائق المصورة طبق الأصل، فتم بذلك إصدار مرسوم تنفيذي رقم 14-363 والذي يسعى إلى إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق.[1]

4- النظام البيومتري: تشكل عملية عصرنة وثائق الهوية والسفر أهم أهداف استراتيجية الجزائر الإلكترونية كون هذا المشروع له إيجابيات عديدة تعود بالنفع على المواطن الجزائري وذلك من خلال تطبيق نظام وطني للتعريف الإلكتروني الذي يرتكز على ثلاث محاور أساسية وهي:

- إصدار بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيومترية.
- إصدار جواز السفر الإلكتروني البيومتري.
- إصدار رخصة السياقة البيومترية.[2]

5- خدمات عن بعد: من خلال هذه الخدمات يمكن للمواطن:

- تحميل وطباعة الاستمارات المختلفة التي تطلبها المصالح الإدارية في ملفات ورقية ما مثل استمارات جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية واستمارة طلب جواز السفر الإستعجالي.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم الحصول على عقد الميلاد الخاص (12خ) مباشرة عبر خدمة الأنترنات والحصول على المثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
- إرسال الشكاوي العرائض والإخطارات المتعلقة بالممارسات البيروقراطية التي قد يتعرض لها المواطن في تعاملاته مع المصالح التابعة للوزارة من ولايات، دوائر، بلديات.

6- التسجيل الإلكتروني لقرعة الحج: حيث بدأ العمل بها مؤخرا في مارس 2016 كإجراء تجريبي مع بقاء إمكانية التسجيل التقليدية معمول، حيث يمكن للمعني أو أحد أقربائه تسجيله من أي مكان دون الذهاب إلى الشباك.

7- رقمنة وثائق البطاقة الرمادية: حيث كان يعتمد في السابق على نظام ممركز باستعمال أجهزة نوع (Hp) ونهاية طرفيه موجود في بعض الأماكن فقط (الولايات والدوائر الإدارية بالعاصمة)، أما لاحقا تم استبدال ما كان

[1] قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، المادة 25 مكرر، الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014، ص 04.

[2] محمد غزلي، مرجع سابق، ص ص 140-141.

متوفرا بشبكة اتصال عن بعد يحتوي على قواعد بيانات خاصة بالبطاقات الرمادية تتصل به حاسبات موجودة على مستوى البلديات وكذلك على مستوى الدرك الوطني الذي يستعملها في حالة التأكد والمراقبة وبذلك فهذه العملية قد حققت نجاحا كبيرا بتقليص الوقت المستغرق في استخراج هذه الوثيقة ونقص الضغط الذي كانت تميز به المصالح المختصة.[1]

8- تطوير عملية الإتصالات أثناء الإنتخابات: من خلال شبكة داخلية تتضمن برامج معينة يتم الاعتماد عليها أثناء الانتخابات بحيث تتكفل بنقل المعلومات والإحصائيات بين البلديات كمرحلة أولى ثم كمرحلة ثانية من الدوائر إلى الولايات.

وفي الأخير تجميع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة وهوما أدى إلى توفير الكثير من الجهد والسرعة في إيصال المعلومات في الوقت المناسب.

9- التراسل الإلكتروني: حيث تم تنصيب موقع خاص بالبريد الإلكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الإلكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الرسمية إلكترونيا مباشرة إلى الجهة المعنية.

10- البلدية الذكية: من أجل تجسيد حلم "البلدية الذكية" هذا الأخير الذي سعت إليه وزارة الداخلية وعملت على إنشائه وتعميمه على باقي ولايات الوطن في أسرع وقت ممكن وذلك بتوديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفر الإدارة على الأرشيف الإلكتروني، بالإضافة إلى التخلص من محدودية الزمن والمكان لحفظ جميع الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة ناهيك عن الشفافية لتخفيض حدة النزاع الناشئة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية.[2]

ب- الإدارة الإلكترونية في بعض القطاعات:

- **خدمات الإدارة الإلكترونية بقطاع البريد والمواصلات:** يقدم قطاع البريد والمواصلات العديد من الخدمات عن بعد للمستفيدين منها، وعلى الرغم من الصعوبات المطروحة فإنه يسعى إلى تطويرها، ومن أبرز هذه الخدمات: الحوالة الإلكترونية-السحب الآلي للأموال-الحساب الجاري عن بعد (خدمة 1530، خدمة ccp، تحويل الأموال عن طريق وسترن يونيون)[3].

[1] المرجع نفسه، ص ص 142-143.

[2]- محمد غزلي، مرجع سابق، ص ص 144-145.

[3]- وهيبة خثيري، نورة بوعلاقة، فؤاد عنون، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير العمل الإداري، ***مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي***، جامعة المسيلة، المجلد 04، 2020، ص 75.

- **خدمات الإدارة الإلكترونية بقطاع الضمان الإجتماعي:** في إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وعصرنة الإدارة وتبسيط إجراءات الخدمة شرعت وزارة الضمان الاجتماعي في استعمال نظام البطاقة الإلكترونية وهي بطاقة الشفاء والتي بدأ العمل بها سنة 2007 واقتصرت في البداية على بعض الولايات كتجربة أولى قد مست فئات معينة بالمتعاقدين والأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة ليتم تعميمها بعد ذلك بهدف توفير نظام الدفع من قبل الأدوية لفائدة جميع المؤمنين اجتماعيا، حيث أصبح بالإمكان تقديم بطاقة الشفاء مرفوقة بوصفة طبية للإستفادة من نظام الدفع وذلك على مستوى أي صيدلية متعاقدة مع الضمان الاجتماعي.

- **خدمات الإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة:** الجزائر في إطار عصرنة قطاع العدالة بما يتماشى وعصر تكنولوجيات الإعلام والإتصال وخاصة الإعلام الآلي، فقد شهدت أواخر نوفمبر 2003 استحداث موقع إلكتروني موجه لإعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل بما فيها مختلف المسابقات وداخل هذا الموقع توجد أيضا النافذة القانونية.

- إنشاء بوابة القانون، إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية.[1]

- **خدمات الإدارة الإلكترونية لمنحة البطالة:** منحة البطالة هي برنامج لمرافقة طالبي العمل لأول مرة و تحفيزهم و التكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل. الوكالة الوطنية للتشغيل كمؤسسة مسؤولة عن تسيير إجراءات الإستفادة من المنحة، قامت بتطوير هذه المنصة الرقمية حرصا منها على تنظيم العملية، الإتصال الآني مع طالبي العمل و الوقاية الصحية لجميع المرتادين على الملحقات المحلية للتشغيل.[2]

المحور الثالث: التحديات والمعوقات

إن التحديات التي تواجه الإنسان عند أدائه لأي مجهود هي أمر طبيعي، ولكي يحقق هدفا معينا فإن الوصول الى ذلك الهدف يتطلب تجاوز تلك المسافة الإفتراضية التي تفصله عنه، وهذه الجهود هي التي تكفل تجاوز العقبات تتحدد من خلالها مقدار النجاح والفشل في الأداء.

أولا: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية

[1] وهيبة خثيري، نورة بوعلاقة، فؤاد عنون، مرجع سابق، ص 76.
[2] الوكالة الوطنية للتشغيل، منحة البطالة، الموقع الإلكتروني: https://minha.anem.dz/، تاريخ التصفح: 2022/08/20.

أ- المكتسبات: من بين أهم المكتسبات ما يلي:

- **رفع مستوى الأداء:** ويقصد به سهولة انتقال المعلومات بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة.
- **زيادة دقة البيانات:** وبالتالي الثقة بصحة المعلومات والبيانات المتبادلة ستكون مرتفعة.
- **تقليص الإجراءات الإدارية:** بفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية، كما أن الإدارات الحكومية تستطيع أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها دون تكليف المواطنين المشقة.
- **الإستخدام الأمثل للطاقات البشرية:** إن وجود قاعدة معلومات مع سهولة استخدامها وتوظيفها إلكترونيا وتزويد الجهات المختصة في كل مكان، كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقات البشرية، ولهذا فإن الإستثمار في الإنسان وفي الوقت والإعتماد على العناصر البشرية يؤدي إلى الإرتقاء نحو المستوى الرفيع.

كما أن توظيف التكنولوجيا الحديث يقصد به تقديم خدمات حكومية راقية للمواطنين ستحقق نتائج باهرة في المستقبل في المجالات التالية:

1- في مجال الثقافة والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا:[1] حيث توفر ما يلي:

- توفير فرص أفضل للتعليم بكافة مستوياته.
- توفير فرص للتدريب المستمر في كافة المجالات.
- توفير فرص للمشاركة بالدراسات والأبحاث العلمية والتكنولوجية.
- الإستثمار الأمثل لنتائج الأبحاث والدراسات.
- إتاحة المعلومات العلمية والتكنولوجية الحديثة بصورة فورية من مراكز الأبحاث والمكتبات العالمية.
- توفير المرونة المطلوبة للتخطيط الأمثل لمتطلبات سوق العمل.

2- في مجال الإتصالات:

- إنجاز المعاملات الحكومية للمواطنين بصورة فورية آلية.
- تحقيق قدر أكبر من حالة الرضا لدى المواطنين.

[1] أحمد خضر، ماهية الحكومة الإلكترونية، ***مجلة علوم وتكنولوجيا***، العدد 07، نوفمبر 2009، ص ص 25-26.

3- في مجال الإعلان والدعاية والإعلام:

- تعزيز السياسة الإعلامية عن طريق إنشاء واجهة إعلامية للدولة عبر الشبكة العالمية للإنترنت.
- تعزيز الشفافية من خلال إتاحة الإطلاع على المعلومات والبيانات.

4- في مجال تنمية الموارد البشرية:

- إنشاء الوعي العام ونمو قدرة الموارد البشرية على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي.
- زيادة قدرة المجتمع على تنويع مصادر الدخل القومي.

5- في مجال تعزيز أهداف الديمقراطية:

- سهولة استطلاع الرأي وتحديد الاتجاهات.
- تحقيق الإتصال المباشر مع المواطنين.
- تفعيل الدور الرقابي للمواطنين.

ب- نقائص تطبيق الإدارة الإلكترونية: بالرغم من الإيجابيات والمكتسبات العديدة للإدارة الإلكترونية إلا أن هناك بعض النقائص التي تتمثل بشكل عام في:

- سهولة اختراق الأنظمة وعدم وجود ضمانات لسرية وأمن المعلومات.
- التأثير السلبي على معدلات التوظيف في بعض القطاعات والتخصصات وارتفاع نسبة البطالة.
- شعور المواطنين بالعزلة وافتقارهم للعلاقات الإنسانية.
- عدم قدرة قطاعات المجتمع من التعامل معها نظرا لارتفاع نسبة الأمية وخاصة الأمية الإلكترونية.

ثانيا: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

يجابه تطبيق الإدارة معوقات وعراقيل مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية في ما يلي:[1]

[1] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو. م. أ والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2010/2009، ص 38.

أ/ المعوقات الإدارية:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا.
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية ومحاربة التمسك بها.
- مقاومة التغيير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

ب/ المعوقات السياسية والقانونية:

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية.
- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية.

3-معوقات مالية وتقنية: وتتمثل في:[1]

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية للإدارة الإلكترونية.
- قلة الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.

4-المعوقات البشرية: ويمكن تحديدها في الآتي:

- الأمية الإلكترونية لدى العديد من الشعوب النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة.
- الفقر وانخفاض الدخل الفردي أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية، وحلول محل الإنسان.
- التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية، خاصة لدى الجيل الذي تعود على أساليب الإدارة التقليدية.

الخاتمة:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 39-40.

هكذا إذن يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية تمثل نقلة حضارية وثقافية للمجتمعات يتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فهي تمثل أسلوبا جديدا لتجسيد إدارة عصرية وشفافة محررة من كافة الإكراهات والتصرفات البيروقراطية، فإنتاج المعلومات وتشغيلها وتداولها والإستفادة منها في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف أصبح محورا حقيقيا لاهتمامات الإدارة الجديدة، كما أنها أحدثت تـــحولا تدريجيا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

وعليـــــه يستـــــلزم على المؤسسات في الجزائر البحث عن الوسائل والتقنيات المتبعة لملائمة لتسيير أبينتهم وبالأخص تسيير مواردهم البشرية، ولن يتحقق هذا إلا بتوفير بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والإتصالات وتطبيقاتها كأداة لدعم التحول نحو الرقمنة وتكون سهلة النفاذ وبتكلفة معقولة لتشغيلها على نطاق أوسع للإدارات، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات هي المسؤولة عن التلاؤم وتماسك الإدارات والمؤسسات كوحدة واحدة، فهي التي يمكن بواسطتها خلق رقابة على الأنشطة المختلفة لهيئاتها ومواردها البشرية.

وبالتالي يمكن أن نعتبر أن التحول الرقمي ذو أهمية بالغة في وقتنا الحاضر، لأنه الحل الوحيد لاستكمال عصرنة التسيير إلكترونيا، وكما لاحظنا فإنه توجد عدة إشكاليات تعيق هذا التحول في الجزائر، نجد منها المادية والبشرية وغياب ثقافة استخدامات الرقمنة، بالإضافة إلى عدم الجاهزية، ولهذا يجب أن يبقى عمل الوزارات الوصية المعنية متمحور حول إقامة نظام التحول الرقمي وإرساءه وفقا لمعايير الجودة من أجل استمرار التغير نحو الرقمنة بطريقة مناسبة حسب الإمكانات المتاحة، ولذلك وجب تكاتف الجهود لإنجاح هذا النمط من التسيير الإلكتروني.

ومن أجل رفع فعالية الرقمنة في المؤسسات بالجزائر تم اقتراح بعض التوصيات لتجاوز أهم العقبات والنقائص التي تقف حائلا أمام نجاح التحول الرقمي في تلك المؤسسات وهي كما يلي:

1- العمل على الإنتقال نحو الرقمنة بالتدرج عبر مراحل مدروسة، بعد نهاية كل مرحلة يتم التقييم والتقويم قبل الإنتقال إلى المراحل الموالية.

2- الرقمنة وإدارة بدون ورق لا تعني إلغاء المورد البشري، بل تعني تأهيله وتكييفه وفق المتطلبات التي تفرضها الإدارة الإلكترونية، وبالتالي، قبل الإنخراط في عملية الرقمنة والتسيير الرقمي لا بد من تدريب وتطوير ذلك المورد البشري على كل ما يتطلبه هذا الشكل التنظيمي الجديد للمنظمات.

3- من أجل ترسيخ أسس الإدارة الإلكترونية الفعلية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، لا بد من توفير البنية التحتية الضرورية لإنجاح التحول الرقمي.

4- ضرورة التغيير في نمط القيادة الإدارية في المؤسسة الجزائرية لإنجاح مسعى الرقمنة، وذلك من خلال التخلي عن النمط الهرمي الرأسي في السائد في الإدارة التقليدية إلى نمط التنظيم التشاركي القائم على مبدأ الديمقراطية في العمل الإداري.

5- ضرورة عدم التراجع عن التحول الرقمي بالإضافة إلى ضرورة تطوير الإدارة الإلكترونية.

6- الإستفادة من مراحل الأزمات مثل جائحة كورونا من أجل تطوير البنية التحتية الإلكترونية الخاصة بالرقمنة.

7- ضرورة القيام بعملية إحصاء شاملة لحصر كافة النقائص المادية والبشرية المسجلة في المؤسسات.

8- ضرورة تكوين لجان متابعة تقنية لمراقبة عملية التحول الرقمي ولمعالجة العقبات في حينها.

9- العمل على نشر ثقافة الرقمنة لدى الكوادر البشرية في المؤسسات خاصة في الإدارات التي يغلب عليها الطابع التقليدي للتسيير.

10- ضرورة تأهيل وتطوير المورد البشري ليتجاوب بسرعة مع أدوات وأساليب الرقمنة.

11- ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بالتحول الرقمي في المؤسسات.

12- عدم حصر الإستفادة من مرحلة الأزمات فقط لتطوير الرقمنة، بل يجب أن يكون الأمر بصفة دائمة ومستمرة.

13- ضرورة توفير بنية تحتية متطورة لترسيخ وتوسيع استخدامات الرقمنة لتشمل جميع الوظائف والخدمات في المؤسسات الجزائرية.

14- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

1- قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، المادة 25 مكرر، الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014.

الكتب:

2- الحسن حسين محمد، ***الإدارة الإلكترونية، "المفاهيم الخصائص المتطلبات"***، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011.

3- خيايسية صدام، ***الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري***، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013.

4- سعد غالب ياسين، ***الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية***، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 2005.

5- سعد غالب ياسين، ***الإدارة الإلكترونية***، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2017.

6- طارق عبد الرؤوف عامر، ***الإدارة الإلكترونية***، ط1، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007.

7- عبود نجم، ***الإدارة المعرفية والمعرفة الإلكترونية "الاستراتيجية-الوظائف-المجالات"***، عمان: دار اليازوري، 2009.

8- علاء السالمي عبد الرزاق، ***الإدارة الإلكترونية***، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،، 2008.

9- عليان ربحي مصطفى، ***البيئة الإلكترونية***، كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012.

المجلات:

10- خثيري وهيبة، نورة بوعلاقة، فؤاد عنون، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير العمل الإداري، ***مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي***، جامعة المسيلة، المجلد 04، 2020.

11- خضر أحمد، ماهية الحكومة الإلكترونية، ***مجلة علوم وتكنولوجيا***، العدد 07، نوفمبر 2009.

12- علاء أحمد حسين، وصدام حسين علي، "مدى توافر بعض متطلبات الإستعداد الإستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية"، ***مجلة تنمية الرافدين***، مجلد 33، العدد 104، جامعة الموصل، العراق، 2011.

13- عيدوني كافية، وحميد بن حجوبة، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها، ***مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية***، المجلد الأول، العدد 02، ديسمبر 2007.

14- فرطاس فتيحة، فرطاس فتيحة، فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، العدد 15، المجلد 02، 2016.

الدراسات غير المنشورة:

15- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو. م. أ والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2010/2009.

16- العمودي مينة، "واقع وآفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

17- غزلي محمد، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر –الإدارة الإلكترونية نموذجا-، مذكرة تخرج، جامعة الدكتور مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2019-2020.

المواقع الإلكترونية:

18- الوكالة الوطنية للتشغيل، منحة البطالة، الموقع الإلكتروني: https://minha.anem.dz/، تاريخ التصفح: 2022/09/15.